

البحث الأول

الواقع الائتماني في مصر

الدكتور/ سعيد سيف النصر

وكيل وزارة الاقتصاد - وكيل مصلحة الشركات

سنقوم بعون الله بتقسيم هذا البحث إلى المطالب الآتية:

المطلب الأول: مفهوم الائتمان والمداينات.

المطلب الثاني: أهمية الائتمان لتنشيط المعاملات الاقتصادية في مصر.

المطلب الثالث: واقع الائتمان والديون في مصر.

المطلب الرابع: إيجابيات وسلبيات الائتمان عامة وفي مصر خاصة.

ومقترحات علاج سلبيات الائتمان في مصر.

المطلب الأول

مفهوم الائتمان والمداينات

إن جوهر فكرة الائتمان نجد أساسه في قول الحق سبحانه وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُبَ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَخْسُ مِنْهُ شَيْئًا...﴾ إلى قوله تعالى ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي اؤْتُمِنَ أَمَانَتَهُ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ ءَاثِمٌ قَلْبُهُ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾^(١). فمعنى ذلك أن الائتمان عبارة عن قرض يمنح للعميل ويتم سداداه على آجال مستقبله.

وقد يكون هذا القرض الائتماني في صورة مبلغ نقدي يدفع دفعة واحدة. أو في صورة قرض يدفع في صورة دفعات. وأيضاً قد يكون في صورة منح خطابات ضمان تمنح للعميل مقابل قيامه بمشروعات لجهات أخرى لتضمن تمام تنفيذه.

وقد يكون في صورة فتح اعتمادات مستنديه للعميل لتضمن مشروعاته. وأيضاً فيما يتعلق بتداول الأوراق المالية وتنشيط سوق التعامل في البورصة وجذب المدخرين والمستثمرين إلى هذا المجال عن طريق الدخول

والانضمام إلى صناديق الاستثمار التي تنشئها البنوك أو شركات التأمين، أو التعامل مع شركات الاستثمار التي تقوم بإدارة وتكوين محافظ الأوراق المالية، وأيضاً تنشيط حركة شركات السمسرة، كل ذلك يتوقف على التدفقات النقدية التي توجه لهذا المجال.

فإذا كان هناك مورد لتمويلها زاد النشاط وحركة التداول بيعاً وشراءً، أما إذا تمانعت البنوك ومؤسسات التمويل عن الاقراض بضمانها توقفت أو كادت أن تتوقف حركتها مما ينعكس على السوق بالركود، والأسعار بالانخفاض.

ولقد شاهدنا ذلك بالفعل في مصر، عندما صدرت تعليمات البنك المركزي للبنوك التابعة له بعدم الاقراض بضمان الأوراق المالية، حيث هبطت حركة السوق واقتصر التعامل على ما لدى الآخرين والمستثمرين من أوراق أو أموال.

وقد تراجع البنك المركزي عن موقفه وسمح مرة أخرى بالاقراض بضمان الأوراق المالية (بنسبة معينة بطبيعة الحال) وإن كان هذا التراجع جاء متأخراً نظراً لما ساد أسواق العالم المالية والبورصات المالية من كساد بدأ بضرب أسواق وبورصات شرق آسيا ثم امتد أثره إلى جميع أسواق وبورصات العالم تقريباً.

ومن هنا تأتي أهمية الائتمان في تنشيط المعاملات الاقتصادية في مصر.

المطلب الثاني

أهمية الائتمان لتنشيط المعاملات الاقتصادية في مصر

يعتبر الائتمان العمود الفقري في تنشيط المعاملات الاقتصادية ليس في مصر وحدها ولكن في دول العالم اجمع، حيث أن المشاريع الكبرى لا يمكن أن تعتمد على مواردها الذاتية لتوسع في إنتاجها، وتنوعه وتدخل خطوط إنتاج جديدة، وتستخدم الأساليب التكنولوجية الحديثة في الإنتاج، ويتم ذلك كله اعتمادا على الموارد الذاتية لتلك المشاريع والمؤسسات الكبرى، ولكنها تلجأ في الغالب الأعم إلى البنوك ومؤسسات التمويل للاقتراض منها.

ولنا هنا في مصر تجربة في ذلك يوم أن حدد البنك المركزي المصرى سقفوف ائتمانية للبنوك يجب ألا تتجاوزها، حيث أثر ذلك تماما على المشاريع الاقتصادية فأصابها بالركود والشلل وعدم قدرتها على تنفيذ خططها المستقبلية لعدم كفاية التمويل اللازم، المتأتى من البنوك ومؤسسات التمويل، لتنفيذ خطط هذه المشاريع، ولما رفعت هذه الحواجز المرتبطة بالسقفوف الائتمانية عاد النشاط إلى تلك المشاريع واستطاعت أن تستكمل خططها وتزيد إنتاجها وتجوده، وفتح خطوط إنتاج جديدة، وتشغيل عماله جديدة للحد من البطالة مما دفع بالحياة الاقتصادية في مصر إلى طريق النهضة والتقدم.

ومن هنا يجب أن ندرس الأسباب التي تجعل التنمية تسير في الطريق الصحيح وأول تلك الأسباب هو سياسة الائتمان وهي سياسة يجب أن ترتبط في أى عملية ائتمانية بالقدرة على تحقيق أكبر قدر من القيمة المضافة محليا،

كذلك يجب أن يكون الائتمان الصناعى مرتبط بالنسبة للقيمة المضافة محليا محسوبة بالأسعار العالمية في المنتج النهائى.

يجب أن نتعامل بمنتهى الحذر في مسألة مساهمة رءوس الأموال الأجنبية في البنوك والتأمين، وأن نضمن أن سياسة الائتمان تكون خاضعة تماما للإرادة الوطنية، والتزام البنوك (في السياسة الائتمانية) بتوجيه الاستثمارات إلى المجالات التى تحددها خطة التنمية.

يجب قصر الاستثمار الأجنبى على التصنيع الجاد الذى يضيف قيمة- ولا يجب أن نرحب بالاستثمار في المجالات القائمة التى من شأنها تصفية الصناعات المحلية القائمة، بل توجيه الاستثمار إلى مجالات من شأنها استكمال هيكلنا الصناعى ما أمكن ذلك.

إن العالم يشهد نشوء كتل اقتصادية جديدة- لذا يمكن إيجاد تجمع عربى أيضا- ليس من خلال منطقة تجارة عربية فحسب بل الأهم الاستثمار في مشاريع مشتركة^(١).

(١) جريدة العالم اليوم بتاريخ ١١ / ٩٨ تحت عنوان الاقتصاد العالمى الجديد والاقتصاد المصرى. الطريق الصحيح للتنمية الاقتصادية المستقبلية.

المطلب الثالث

واقع الائتمان والديون في مصر

- نستعرض في هذا المطلب الموضوعات الآتية:
- حجم الدين العام (دين الحكومة) المحلي والخارجي.
- حجم مديونيات الهيئات العامة الاقتصادية.
- النشاط الاقتراضى.
- التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك.
- التسهيلات الائتمانية الممنوحة بالعملة الأجنبية وفقاً للقطاعات المستفيدة.
- التسهيلات الائتمانية الممنوحة بالعملة المحلية وفقاً لنوع النشاط الاقتصادى.
- التسهيلات الائتمانية الممنوحة وفقاً للنشاط الاقتصادى.

الدين العام المحلي

الدين المحلي للحكومة:

ارتفعت مديونية الحكومة بمقدار ٦,٢ مليار جنيه لتبلغ ١٣١,٧ مليار جنيه في نهاية ديسمبر ١٩٩٧ وقد كان ذلك محصلة لزيادة قدرها ١١,٢ مليار جنيه في بعض بنود هذه المديونية وتراجع قدره ٥,٠ مليار جنيه في البنود الأخرى حيث ارتفع الرصيد القائم للأذون على الخزانة العامة بمقدار ٦,٧ مليار جنيه ليبلغ ٣٩,٨ مليار جنيه في نهاية ديسمبر ١٩٩٧ ولا زالت حيازة البنوك من تلك الأذون تحتل النصيب الأكبر لتمثل ٨٧,٧٪ من الاجمالي، والباقي في حوزة القطاعات الأخرى. أما العائد على الأذون، فقد اتجه نحو الانخفاض بمعدل ١,٢٪ ليبلغ ٨,٨١٢٪ لأذون ٩١ يوما في نهاية ديسمبر عن نهاية يونيه ١٩٩٧.

الواقع الائتماني في مصر

الدكتور/ سعيد سيف النصر

الدين المحلي للحكومة

الأرصدة في نهاية	يونية ١٩٩٧		ديسمبر ١٩٩٧		التغير + (-)
	قيمة	%	قيمة	%	
١- الدين المحلي للحكومة	١٢٥,٥	١٠٠,٠	١٣١,٧	١٠٠,٠	٦,٢
- الارصدة من السندات والأذون	٩٠,١	٧١,٨	٩١,٩	٦٩,٨	١,٨
صكوك وسندات ^(١) منها	٥٧,٠	٤٥,٤	٥٢,١	٣٩,٥	(٤,٩)
المتداول بالسوق المالية	٧,٢	٥,٧	٧,٢	٥,٤	-
أذون على خزنة	٣٣,١	٢٦,٤	٣٩,٨	٣٠,٣	٦,٧
- صافى أرصدة الحكومة لدى الجهاز المصرفى	(٢٠,٠)	(١٦,٠)	(٢٠,٠)	(١٥,٢)	-
- اقتراض الحكومة من بنك الاستثمار القومى	٥٥,٤	٤٤,٢	٥٩,٨	٤٥,٤	٤,٤

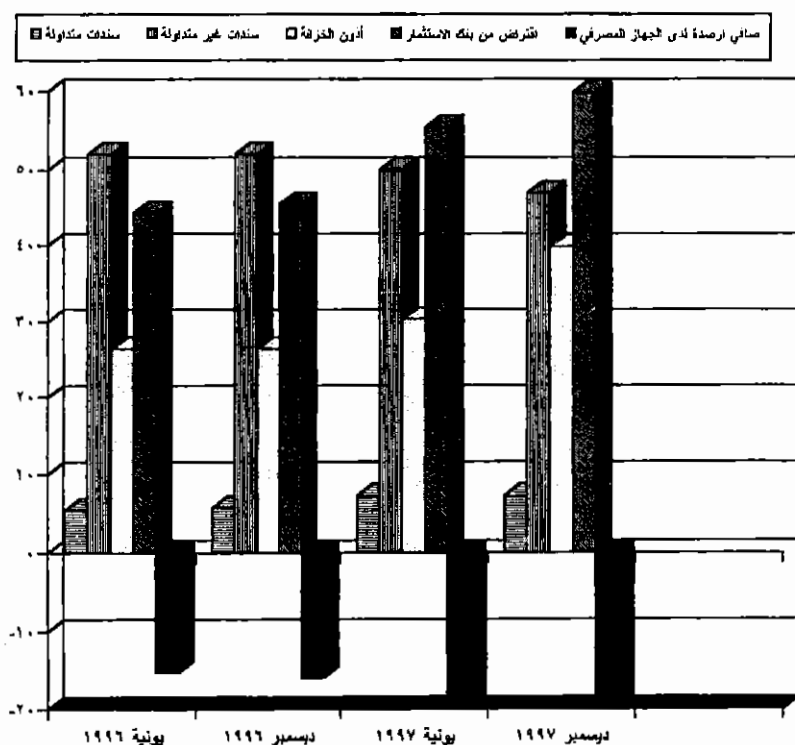
المصدر: وزارة المالية والبنك المركزى المصرى وبنك الاستثمار القومى.

وكذلك ارتفع رصيد اقتراض الحكومة من بنك الاستثمار القومى بمقدار ٤,٤ مليار جنيهه خلال الفترة يوليو/ ديسمبر ١٩٩٧ والذى يمثل ما تم توجيهه لتمويل استثمارات الجهاز الادارى والادارات المحلية والهيئات الخدمية المدرجة في موازنة السنة المالية ٩٧/ ١٩٩٨.

(١) "تشمل سندات على الخزنة العامة، والسندات الصادرة لزيادة رؤوس أموال بنوك القطاع العام التجارية، وسندات الطاقة البديلة، ونسبة الـ ٥٪ من أرباح الشركات الخاضعة للقانون ٩٧ لسنة ١٩٨٣ لشراء سندات حكومية.

كما ساهم في زيادة الدين الحكومي المحلي أيضا ارتفاع سندات الطاقة البديلة بما قدره ١,٠٠ ومليار جنيه وهو ما يمثل قيمة الفوائد المستحقة عليها والتي تضاف إلى الأصل.

وقد شهدت الفترة استهلاك السندات الصادرة للبنوك التجارية على الخزانة العامة لتمويل العجز المرحل عن سنوات سابقة للهيئة العامة للسلع التموينية، بما قيمته ٥,٠ مليار جنيه، حيث تم تسويتها بواقع مليار جنيه نقدا و ٤,٠ مليار جنيه بأذون على الخزانة العامة.



الواقع الائتماني في مصر

الدكتور/ سعيد سيف النصر

مديونية الهيئات العامة الاقتصادية

بلغت مديونية الهيئات العامة الاقتصادية ٢٧,٥ مليار في نهاية ديسمبر ١٩٩٧ زيادة قدرها ٤,٥ مليار جنيه في نهاية يونيو ١٩٩٧. ويرجع ذلك بصفة أساسية في اقتراض هذه الهيئات من بنك الاستثمار القومي بما قدره ٢,١ مليار جنيه ليبلغ رصيد ما تم اقتراضه ٣٣,٠ مليار جنيه في نهاية ديسمبر ١٩٩٧. وقد استخدمت الهيئات الاقتصادية هذه القروض في تمويل الاستثمارات الخاصة بها والمدرجة بخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنة المالية ٩٧/ ١٩٩٨.

مديونية الهيئات العامة الاقتصادية

(القيمة بالمليار جنيه)

الأرصدة في نهاية	يونيو ١٩٩٧		ديسمبر ١٩٩٧		التغير + (-)
	قيمة	%	قيمة	%	
الاجمالي	٢٣,٠	١٠٠,٠	٢٧,٥	١٠٠,٠	٤,٥
- صافي أرصدة الهيئات الاقتصادية لدى الجهاز المصرفي	(٧,٩)	(٣٤,٢)	(٥,٥)	(١٩,٩)	٢,٤
- اقتراض الهيئات الاقتصادية من بنك الاستثمار القومي	٣٠,٩	١٣٤,٢	٣٣,٠	١١٩,٩	٢,١

المصدر: نفس المصدر السابق.

الدين الخارجى:

تشير بيانات اجمالى رصيد الدين الخارجى القائم الى أنه بلغ ما يعادل ٢٨,٢ مليار دولار في نهاية ديسمبر ١٩٩٧ بما يظهر انخفاضاً قدره ٠,٦ مليار دولار بالمقارنة بنهاية يونيو ١٩٩٧ ويرجع ذلك إلى انخفاض أسعار صرف معظم العملات المبرم بها اتفاقيات القروض والتسهيلات أما الدولار

الأمريكي وهو العملة التي يتم تقييم رصيد الدين الخارجى بها وخاصة بين اليابانى (٤٥١,١ مليون دولار).

ويظهر توزيع الدين الخارجى لمصر في نهاية ديسمبر ١٩٩٧ أن ٧٨,٦ من الاجمالى يستحق للدول أعضاء نادى باريس والمتمثل في القروض الثنائية (المعاد وغير المعاد جدولتها) وتسهيلات الموردين والمشتريين حيث بلغ رصيد الدين الخارجى تجاهها ٢٢,٢ مليار دولار. وبلغ المستحق للدول غير الأعضاء في نادى باريس نحو ٠,٥ مليار دولار، يمثل ١,٩٪ فقط من الاجمالى.

أما بالنسبة للمديونية المستحقة للمؤسسات الدولية والاقليمية، فقد بلغت نحو ٤,٠ مليار دولار بما يمثل ١٤,١٪ من الاجمالى. كما بلغ رصيد التسهيلات قصيرة الأجل ١,٥ مليار دولار بنسبة ٥,٤٪ من اجمالى الدين الخارجى.

الواقع الائتماني في مصر

الدكتور/ سعيد سيف النصر

هيكل الدين الخارجى (مليون دولار)

التغير (-)	ديسمبر ١٩٩٧		يونية ١٩٩٧		الأرصدة في نهاية
	الأهمية النسبية	قيمة	الأهمية النسبية	قيمة	
القروض الثنائية (نادى باريس) المعاد جدولتها					
(٢٩٢,٩)	٢٨,٥	٨٠٣٤,٦	٢٨,٩	٨٣٢٧,٥	الميسرة
(٢٧٠,٣)	٣٣,٢	٩٣٦٣,٥	٣٣,٥	٩٦٣٣,٨	- غير الميسرة
(١١٩,٧)	١٤,٩	٤١٨٢,٥	١٥,٠	٤٣٠٢,٢	القروض الثنائية الأخرى
(١٠١,٤)	١٣,٠	٣٦٥٥,٤	١٣,١	٣٧٥٦,٨	- دول نادى باريس
(١٨,٣)	١,٩	٥٢٧,١	١,٩	٥٤٥,٤	- الدول الأخرى
١٣٧,٦	١٤,١	٣٩٦٩,٧	١٣,٣	٣٨٣٢,١	المؤسسات الدولية
٨٩,٢	٣,٩	١٠٩١,٩	٣,٥	١٠٠٢,٧	تسهيلات المشتري والموردين
(٨,٩)	٥,٤	١٥٣٢,١	٥,٤	١٥٤١,٠	تسهيلات قصيرة الأجل
(١٢٧,٩)	-	-	٠,٤	١٢٧,٩	ودائع
(٠,٨)	-	٦,٠	-	٦,٨	ديون القطاع الخاص غير المضمونة
(٥٩٣,٧)	١٠٠,٠	٢٨١٨٠,٣	١٠٠,٠	٢٨٧٧٤,٠	اجمالى الدين الخارجى

وقد ساهمت عدة عوامل في تحسن مؤشرات المديونية الخارجية، حيث انخفضت أعباء خدمة الدين الخارجى بمقدار ٢٣٤,٩ مليون دولار لتصل إلى ٧٧٥,٢ مليون دولار ويرجع ذلك أساساً إلى انخفاض فوائد إعادة الجدولة. وأدى ذلك مع ارتفاع الحصيلة الجارية إلى انخفاض نسبة أعباء خدمة الدين إلى الحصيلة الجارية لتصل إلى ٧,١٪ مقابل ١٠,٠٪. كما انخفضت أيضاً نسبة العوائد المدفوعة إلى الصادرات السلعية والخدمية لتصل إلى ٣,٨٪ مقابل ٦,١٪ خلال الفترة المناظرة من السنة المالية السابقة.

المنتدى الاقتصادي حول : «الائتمان والمدائيات بين الواقع المعاصر والتنظيم الإسلامي»

أهم مؤشرات الدين الخارجى (%)

يوليو/ ديسمبر		
١٩٩٨/٩٧	١٩٩٧/٩٦	
٨,٨	١٢,٣	خدمة الدين/ الصادرات السلعية والخدمية
٧,١	١٠,٠	خدمة الدين/ المتحصلات الجارية (بما فيها التحويلات)
٣,٨	٦,٧	الفوائد/ الصادرات السلعية والخدمية
٣,١	٥,٤	الفوائد/ المتحصلات الجارية (بما فيها التحويلات)

وقد شهدت الفترة يوليو/ ديسمبر ١٩٩٨/٩٧ ارتباطات على كافة القروض والتسهيلات بمبلغ ٤٧١,٨ مليون دولار، تركّز معظمها في قروض المؤسسات الدولية حيث بلغت ٣٨٣,٦ مليون دولار في حين بلغت الارتباطات في نطاق القروض الثنائية ٨٤,٨ مليون دولار. أما تسهيلات الموردين والمشتريين متوسطة وطويلة الأجل فقد بلغت ٣,٤ مليون دولار.

النشاط الاقراضى:

بلغت أرصدة التسهيلات الائتمانية (قروض وسلفيات وخصم الأوراق التجارية) الممنوحة من البنوك ١٥٨. مليار جنيه في نهاية ديسمبر ١٩٩٧ بنمو قدره ٦,٧ مليار جنيه خلال الفترة، ويعكس ذلك نمو أرصدة التسهيلات المقدمة بالعملة المحلية بمقدار ١,٧ مليار جنيه بمعدل ١,٥٪ لتصل إلى ١١٥,٣ مليار جنيه أو ما نسبته ٧٢,٦٪ من جملة الأرصدة في نهاية ديسمبر ١٩٩٧ كما يعكس زيادة التسهيلات المقدمة بالعملات الأجنبية بما يعادل ٥ مليار جنيه بمعدل ١٢,٩٪ مقابل ٣,٨ مليار جنيه بمعدل ١٣,٢٪ خلال الفترة المناظرة، لتصل إلى ٤٣,٦ مليار جنيه ممثلة ٢٧,٤٪ من الاجمالي.

الواقع الائتماني في مصر

الدكتور/ سعيد سيف النصر

وكما سلفت الإشارة، شهدت الفترة يونيو/ ديسمبر ١٩٩٧ تحويل الجزء المتبقى (٥,٠ مليار جنيه) من مديونية هيئة السلع التموينية وجزء كبير (٤,٣ مليار جنيه) من مديونية شركات تجارة وتصدير الاقطان إلى أذون على الخزانة وباستبعاد أثر ذلك تكون أرصدة التسهيلات المقدمة من البنوك بالعملة المحلية قد زادت بمقدار ١١ مليار جنيه مقابل ١٠,٤ مليار جنيه. ولا زالت البنوك التجارية تساهم بتقديم الجانب الأكبر من التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك، إذ قدمت ما نسبته ٧٦٪ من أجمالي المقدم بالعملة المحلية و ٧٥,٣٪ من اجمالي المقدم بالعملات الأجنبية وذلك في نهاية ديسمبر ١٩٩٧. أما بنوك الاستثمار والأعمال فقد قدمت ما نسبته ١٠,٣٪ و ٢٣,٥٪، وقدمت البنوك المتخصصة ١٣,٨٪ و ١,٣٪ على الترتيب.

التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك

(القيمة بالمليون جنيه)

	الأرصدة في نهاية					
	التغير خلال يوليو/ ديسمبر					
	١٩٩٨ /٩٧	١٩٩٧ /٩٦	ديسمبر ١٩٩٧		يونيه ١٩٩٧	
	قيمة	قيمة	الأهمية النسبية	القيمة	الأهمية النسبية	القيمة
الاجمالي	٦٧١٨	١٤٢٢٢	١٠٠,٠	١٥٨٩٠٧	١٠٠,٠	١٥٢١٨٩
التسهيلات بالعملة المحلية	١٧٣٤	١٠٤١٨	٧٢,٦	١١٥٣١٤	٧٤,٦	١١٣٥٨٠
التسهيلات بالعملات الاجنبية	٤٩٨٤	٣٨٠٤	٢٧,٤	٤٣٥٩٣	٣٥,٤	٣٨٦٠٩

ويتبين من تحليل أرصدة التسهيلات الائتمانية المقدمة بالعملة المحلية وفقا للقطاعات المدينة استفادة قطاع الأعمال الخاص بأكثر من نصف اجمالي

المنتدى الاقتصادي حول : « الائتمان والمداينات بين الواقع المعاصر والتنظيم الإسلامي »

(٥٢,٥٪) التسهيلات الممنوحة بالعملة المحلية في نهاية ديسمبر ١٩٩٧ وقد ارتفعت التسهيلات المقدمة له خلال الفترة بمقدار ٥,٨ مليار جنيه بمعدل ١٠,٧٪ مقابل ٥,٦ مليار جنيه بمعدل ١٢,٨ لتصل مديونيته بالعملة المحلية إلى ٦٠,٥ مليار جنيه، كما ارتفعت أرصدة التسهيلات المقدمة للقطاع العائلي بمقدار ١,٦ مليار جنيه بمعدل ٩٪ لتصل مديونيته إلى ١٩,٤ مليار جنيه أو ما نسبته ١٦,٨٪ في حين تراجعت التسهيلات المقدمة للقطاع الحكومي بمقدار ٤,٦ مليار جنيه في ضوء سداد مديونية هيئة السلع التموينية نقدا وبأذون على الخزانة، وكذلك تراجعت التسهيلات المقدمة لقطاع الأعمال العام بمقدار ١,٢ مليار جنيه بما يعكس تحويل جزء من مديونية شركات الاقطن إلى أذون على الخزانة كما سبق ذكره لتصل بذلك مديونية هذا القطاع إلى ٢٥,٦ مليار جنيه بنصيب قدره ٢٢,٢٪.

التسهيلات الائتمانية الممنوحة بالعملة المحلية وفقاً للقطاعات المستفيدة

(القيمة بالمليون جنيه)

لجمالي البنوك		البنوك المتخصصة	بنوك الاستثمار والأعمال في نهاية ديسمبر ١٩٩٧	البنوك التجارية	
ديسمبر ١٩٩٧	يونية ١٩٩٧				
١٥٣١٤	١١٣٥٨٠	١٥٨٩١	١١٧٤٦	٨٧٦٧٧	الاجمالي
١١٥٣١٤	١٤٠٤٠	٢٨٠٩	٢٣٠٦	٤٣٠٢	القطاع الحكومي
١٥٦١٩	٢٦٧٧٢	٣	٨٨٣	٢٤٧٣٣	قطاع الأعمال العام
٦٠٤٨٩	٥٤٦٤٣	٥١٠٤	٧٣٨٠	٥٠٤٨	قطاع الأعمال الخاص
١٩٤٢٧	١٧٨١٥	٧٩٧٥	١١٧١	١٠٢٨١	القطاع العائلي
٢٦٢	٣١٠	-	٦	٣٥٦	العالم الخارجي

الواقع الائتماني في مصر

الدكتور/ سعيد سيف النصر

ومن الملاحظ أن الزيادة التي طرأت على أرصدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة بالعملات الأجنبية والتي بلغت ما يعادل ٥ مليار جنيه خلال الفترة قد توزعت على كافة القطاعات، وإن كان معظمها قد اتجه أساساً نحو قطاع الأعمال الخاص الذي تصاعدت قروضه بما يعادل ٣,٢ مليار جنيه بمعدل ١٢,١٪ ليصل بذلك جملة ما حصل عليه إلى ٣١,٦ مليار جنيه بنسبة ٧٢,٥٪ من جملة التسهيلات المقدمة له بالعملات الأجنبية في نهاية ديسمبر ١٩٩٧. كما ارتفعت التسهيلات المقدمة لقطاع الأعمال العام بمقدار ٠,٧ مليار جنيه وللقطاع الحكومي بمقدار ٠,٥ مليار جنيه وللقطاع العائلي وللقطاع العالم الخارجى بمقدار ٠,٣ مليار جنيه لكل منهما.

التسهيلات الائتمانية الممنوحة بالعملات الأجنبية وفقاً للقطاعات المستفيدة
(القيمة بالمليون جنيه)

الاجمالى البنوك	بنوك الاستثمار والأعمال في نهاية ديسمبر ١٩٩٧	البنوك المتخصصة	البنوك التجارية		
				يونية ١٩٩٧	ديسمبر ١٩٩٧
الاجمالى	٣٢٨٣٣	١٠٢٢٢	٥٣٨	٣٨٦٠٩	٤٣٥٩٣
القطاع الحكومي	٢٦٠٧	٦٦	-	٢١٥٦	٢٦٧٢
قطاع الأعمال العام	٤٨٦٣	٨٦٨	-	٥٠٥١	٥٧٣١
قطاع الأعمال الخاص	٢٢٤٦١	٨٥٩٥	٥٣٨	٢٨٣٥٦	٣١٥٩٤
القطاع العائلي	١٨٠٩	٥٠٤	-	١٩٩٥	٢٣١٣
العالم الخارجى	١٠٩٣	١٨٩	-	١٠٥١	١٢٨٢

وبتحليل التسهيلات الائتمانية الممنوحة بالعملة المحلية وفقاً لنوع النشاط الاقتصادي يلاحظ ارتفاع الأرصدة الممنوحة لكافة القطاعات وإن تركزت أساساً فيما حصل عليه قطاع الخدمات وقطاع الصناعة. فقد زادت القروض

المنتدى الاقتصادي حول : «الائتمان والمداينات بين الواقع المعاصر والتنظيم الإسلامي»

المقدمة بالعملة المحلية للوحدات العاملة في مجال الخدمات بمقدار ٢.٤ مليار جنيه بمعدل ٩,٣٪ لتحصل بذلك على ما نسبته ٣٤,٢٪ من اجمالي الأرصدة بالعملة المحلية في نهاية ديسمبر ١٩٩٧. كما زاد المقدم للوحدات العاملة في مجال الصناعة بمقدار ١,٤ مليار جنيه بمعدل ٤,٤٪ لتحصل على ٢٩,٨٪، وزاد المقدم للوحدات العاملة في مجال التجارة بمقدار ٠,٨ مليار جنيه والمقدم للوحدات العاملة في مجال الزراعة بمقدار ٠,٥ مليار جنيه.

الواقع الائتماني في مصر

الدكتور/ سعيد سيف النصر

التسهيلات الائتمانية الممنوحة بالعملة المحلية وفقاً لنوع النشاط الاقتصادي
(القيمة بالمليون جنيه)

البنوك التجارية	بنوك الاستثمار والأعمال	البنوك المتخصصة	اجمالي البنوك	
			يونية ١٩٩٧	ديسمبر ١٩٩٧
٨٧٦٧٧	١١٧٤٦	١٥٨٩١	١١٣٥٨٠	١١٥٣١٤
الزراعة	١٨٧٣	١٦٣٥	٣٢٩٩	٣٧٦٥
الصناعة	٢٩٧١٨	١٠٧٠	٣٢٩٢٨	٣٧٦٥
التجارة	٢٤٥٤٢	١٧	٢٦٩٨٦	٢٧٨٠٠
الخدمات	٢١٠٣٤	٤٤٩٤	٢٥٥٦٨	٢٧٩٥٣
قطاعات غير موزعة (شاملة القطاع العالي)	١١٥١٠	٨٦٧٥	٢٤٧٩٩	٢١٤١٢

ويلاحظ من تحليل التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك بالعملات الأجنبية وفقاً للنشاط الاقتصادي استفادة الوحدات العاملة في مجال الصناعة بما يعادل ١,٨ مليار جنيه خلال الفترة، والعاملة في مجال الخدمات بما يعادل ١,٦ مليار جنيه وتلك العاملة في مجال التجارة بما يعادل مليار جنيه. بينما اقتصرت الزيادة في مديونية الوحدات العاملة في مجال الزراعة على ٢٤ مليون جنيه فقط.

المنتدى الاقتصادي حول : « الائتمان والمداينات بين الواقع المعاصر والتنظيم الإسلامي »

التسهيلات الائتمانية الممنوحة بالعملات الأجنبية وفقاً لنوع النشاط

(القيمة بالمليون جنيه)

الاقتصادي

البنوك التجارية	بنوك الاستثمار والأعمال	البنوك المتخصصة	إجمالي البنوك	
	في نهاية ديسمبر ١٩٩٧		يونيو ١٩٩٧	ديسمبر ١٩٩٧
٣٢٨٣٣	١٠٢٢٢	٥٣٨	٣٨٦٠٩	٤٣٥٩٣
الزراعة	٢١٨	٢٤	٣٥١	٣٧٥
الصناعة	١٢٣٠٨	٣٨٣	١٤٧٩٦	١٦٥٦٨
التجارة	٧٣٧٢	-	١٠٥٤٣	١١٥٦٨
الخدمات	١٠٠٣٠	١٣١	٩٨٧٣	١١٤٨٤
قطاعات غير موزعة (شاملة القطاع العائلي)	٢٩٠٥	-	٣٠٤٦	٣٥٩٨

أما تحليل أرصدة الاقراض وفقاً للأجل فيشير إلى تصاعد القروض قصيرة الأجل (سنة فأقل) بمقدار ٧,٢ مليار جنيه بمعدل ٦,٨٪ لتبلغ ١١٢,٧ مليار جنيه أو ما نسبته ٧١,٢٪ من إجمالي القروض في نهاية ديسمبر ١٩٩٧ وقد جاءت هذه الزيادة أساساً من نمو الاقراض المقدم بالعملة المحلية ٤,٦ مليار جنيه والمقدم بالعملات الأجنبية بمقدار ٢,٦ مليار جنيه.

أما القروض طويلة الأجل (أكثر من سنة) فقد انخفضت بمقدار ٠,٦ مليار جنيه بمعدل ١,٣٪ بما يعكس تراجع المقدم بالعملة المحلية بمقدار ٣ مليار جنيه وزيادة المقدم بالعملات الأجنبية بمقدار ٢,٤ مليار جنيه.

الواقع الائتماني في مصر

الدكتور/ سعيد سيف النصر

القروض والسفليات وفقاً للأجال والعملة

(القيمة بالمليون جنيه)

البنوك التجارية	بنوك الاستثمار والأعمال	البنوك المتخصصة	اجمالي البنوك		
	في نهاية ديسمبر ١٩٩٧	-	يونية ١٩٩٧	ديسمبر ١٩٩٧	
١٢٠١٢٢	٢١٧٥٣	١٦٤٢٩	١٥١٧٠٠	١٥٨٣٠٥	الاجمالي
٨٨٣١٨	١٦٥٤٤	٧٨٦٣	١٠٥٥٢٧	١١٢٧٢٥	سنة فأقل
٦٥٦٧٨	٧٥١٢	٧٨٢٢	٧٦٣٦٦	٨١٠١٢	بالعملة المحلية
٢٢٦٤٠	٩٠٣٢	٤١	٢٩١٦١	٣١٧١٣	بالعملات الأجنبية
٣١٨٠٤	٥٢٠٩	٨٥٦٦	٤٦١٧٣	٤٥٥٧٩	أكثر من سنة
٢١٨١١	٤١٢٤	٨٠٦٩	٣٧٠٣٩	٣٤٠٠٤	بالعملة المحلية
٩٩٩٣	١٠٨٥	٤٩٧	٩١٣٤	١١٥٧٥	بالعملات الأجنبية

لا تشمل عمليات خصم الاوراق التجارية.

المطلب الرابع

إيجابيات وسلبيات الائتمان عامة وفي مصر خاصة

ومقترحات علاج سلبيات الائتمان في مصر

لا شك أنه كما سبق وأن تحدثنا عن إيجابيات الائتمان من حيث أهميته في مد المشروعات الصناعية والشركات التجارية ورجال الأعمال وأيضا دورة في تنشيط حركة سوق المال وانعاش بورصة الأوراق المالية لتداول الأوراق بيعا وشراء، مما ينعكس أثره على الحياة الاقتصادية والاجتماعية بالرخاء والنماء.

إلا أن الائتمان في نفس الوقت له سلبياته المتمثلة في:

- تقاعس المشروعات ورجال الأعمال عن السداد، والنصب على البنوك عن طريق خطاب الكفالات المتبادلة، ولنا في نواب القروض عبرة في ذلك.

- أيضا هروب أصحاب المشروعات ورجال الأعمال بعد الحصول على قروض ائتمانية إلى الخارج وخصوصا إلى الدول التي ليس بيننا وبينها معاهدات بخصوص تسليم المجرمين مثلما حدث في واقعة توفيق عبد الحى وغيره.

- كذلك إعلان إفلاس المشروعات وطلب تصفيتها بعد الحصول على قروض ائتمانية.

أما عن كيفية علاج هذه السلبيات: فيتمثل في الآتي:

أولاً: منح المقرض قرضاً ائتمانياً آجال جديدة للسداد، مصداقاً لقول الحق سبحانه وتعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾^(١).

ثانياً: إدارة المشروع بواسطة الجهة المانحة للقرض، للحصول على أكبر قدر ممكن من مبلغ القرض الائتماني وفي نفس الوقت عدم حرمان صاحب المشروع من الحصول على ما يعينه في الحياة- وقد حدث ذلك كثيراً خصوصاً في مشروعات القطاع العام.

ثالثاً: تعويم القرض الائتماني عن طريق منح صاحب المشروع قرض جديد لتصحيح أوضاعه وإعادة هيكلة مشروعه لتحويله من الخسارة إلى الربح.

رابعاً: لا بد من دراسة الجدوى المقدمة من صاحب المشروع للحصول على قرض الائتمان في دراسة جيدة بواسطة متخصصين في البنوك والمؤسسات المالية قبل الموافقة على منح القرض الائتماني.

خامساً: ضرورة الحصول على ضمانات أكيدة قبل الموافقة على القرض الائتماني- وإن كانت القروض في الأصل تعتمد على الثقة في العميل ولكن مقتضيات الحياة الاقتصادية أصبحت تؤكد على الحصول على ضمانات وهي الحد الأدنى الذي يجب الاعتماد عليه في سداد القرض.

والله الموفق

الملاحق

إحصاءات حول الواقع الائتماني

الواقع الائتماني في مصر

الدكتور/ سعيد سيف النصر

١- المسح المصرفي: السيولة المحلية والأصول المقابلة لها (بالمليون جنيه)

1997	1998						في آخر
ديسمبر Dece	يناير Jan	فبراير Feb	مارس Mar	أبريل Apr	مايو May	يونية June	
202336	203371	203143	202840	203700	207523	210487	السيولة المحلية (١) (٢)
11840	42778	42114	41228	41554	42768	43590	المعروض النقدي (١)
28159	29706	28703	28645	28796	29363	29517	النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي
13681	13072	13411	12383	12758	13405	14073	الودائع الجارية بالعملة المحلية
60496	160593	161029	161612	162146	164755	166897	أشياء النقود (٢)
123627	123668	123817	124507	125051	127286	128698	الودائع غير الجارية بالعملة المحلية
3882	3946	4030	3856	3899	4102	4185	الودائع الجارية بالعملات الأجنبية
32987	32979	33182	33196	33196	33367	34014	الودائع غير الجارية بالعملات الأجنبية
							الأصول المقابلة للسيولة المحلية
48267	46096	45316	44061	43063	45137	45138	صافي الأصول الأجنبية
202490	205572	207902	208421	210032	210816	211525	الائتمان المحلي
-48421	-48297	-50075	-49642	-49395	-48430	-46176	صافي البنود الموازنة

* تمثل ودائع قطاع الأعمال (العام والخاص) والقطاع العائلي مطروحا منها

الشيكات والحوالات تحت التحصيل.

المصدر: البنك المركزي المصري.

المنتدى الاقتصادي حول : « الائتمان والمداينات بين الواقع المعاصر والتنظيم الإسلامي »

٢- الودائع لدى الجهاز المصرفي (بخلاف البنك المركزي)

(بالمليون جنيه)

1997	1998						في آخر
ديسمبر Dec	يناير Jan	فبراير Feb	مارس Mar	أبريل Apr	مايو May	يونية June	
5643..	204498	205549	204879	207287	211818	215172	إجمالي الودائع (بما فيها الحكومية)
29139	28538	28758	28337	30166	31396	31740	الودائع الحكومية
20771	20041	20078	20037	20751	21239	21617	بالعملة المحلية
8368	8497	8680	8300	9415	10157	10123	بالعملات الأجنبية
76504	175960	176791	176542	177121	180422	183432	الودائع غير الحكومية
37901	137308	137824	137687	138302	141233	143525	بالعملة المحلية
15857	14444	14435	14656	14792	15035	15166	قطاع الأعمال العام
25261	25353	25902	25332	25490	25830	26097	قطاع الأعمال الخاص
97034	97588	97514	97876	98337	100576	102603	القطاع العقاري
593	568	596	597	493	542	754	غير المقيمين (قطاع العالم الخارجي)
844	645	623	774	810	750	1095	يطرح شبكات وحالات تحت التحصيل
38603	38652	38967	38855	38819	39189	39907	بالعملات الأجنبية
2314	2253	2201	2156	2160	2139	2155	قطاع الأعمال العام
9160	9173	9282	9258	9109	9315	9764	قطاع الأعمال الخاص
25601	25605	25837	25838	25990	26139	26478	القطاع العقاري
1734	1727	1755	1750	1724	1720	1708	غير المقيمين (قطاع العالم الخارجي)
206	106	108	147	164	124	198	يطرح شبكات وحالات تحت التحصيل

* يتضمن شركات القطاع العام الخاضعة للقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وشركات

القطاع العام الأخرى غير الخاضعة له.

** تظهر في المسح المصرفي ضمن الالتزامات الأجنبية في بند "صافي

الأصول الأجنبية".

المصدر: البنك المركزي المصري.

الواقع الائتماني في مصر

الدكتور/ سعيد سيف النصر

٣- المسح المصرفي: الائتمان المحلي (بالمليون جنيه)

1997	1998						في آخر
ديسمبر Dec	يناير Jan	فبراير Feb	مارس Mar	أبريل Apr	مايو May	يونية June	
202490	205572	207902	208421	210032	210816	211525	الائتمان المحلي (أ + ب)
86655	189406	192132	192564	195045	196981	197188	الائتمان المحلي بالعملة المحلية (أ)
75316	75988	75586	74854	76005	75297	73947	صافي المطلوبات من الحكومة (١) (٣ - ٢ +)
73036	72619	69685	70046	70027	70210	70310	١- أوراق مالية
26225	26631	29254	28563	30396	29946	29409	٢- إقراض وخصم
23945	23262	23353	23755	24418	24859	25772	٣- ودائع
25993	25435	25327	25170	25173	25147	24333	المطلوبات من قطاع الأعمال العام
374	354	293	322	335	344	361	أوراق مالية
25619	25081	25034	24848	24828	24803	23972	إقراض وخصم
65920	68535	71055	72464	73599	76028	78224	المطلوبات من قطاع الأعمال الخاص
4893	5126	5612	5809	5831	6048	6356	أوراق مالية
61027	63409	65443	66655	67768	69980	71868	إقراض وخصم
19426	19448	20164	20076	20268	20509	20684	المطلوبات من القطاع العالي
15835	161666	15770	15857	14987	13835	14337	الائتمان المحلي بالعملة الأجنبية (ب)
23798	-24131	-24749	-24581	-26038	-27028	-27047	صافي المطلوبات من الحكومة (١) (٣ - ٢ +)
7874	7790	7876	7884	7868	7883	7952	١- أوراق مالية
3247	3181	3184	3546	3520	3588	3556	٢- إقراض وخصم
34919	35102	35809	36011	37426	38499	38555	٣- ودائع
5708	5754	5639	5555	5558	5533	5061	المطلوبات من قطاع الأعمال العام
0	0	0	0	0	0	0	أوراق مالية
5708	5754	5639	5555	5558	5533	5061	إقراض وخصم
31613	32285	32624	32667	33243	33195	34172	المطلوبات من قطاع الأعمال الخاص
781	784	829	840	855	878	895	أوراق مالية
30832	31501	31795	31827	32388	32317	33277	إقراض وخصم
2312	2258	2256	2216	2224	2135	2151	المطلوبات من القطاع العالي

المنتدى الاقتصادي حول : « الائتمان والمداينات بين الواقع المعاصر والتنظيم الإسلامي »

٤ - المسح المصرفي: الأصول والخصوم الأجنبية

(بالمليون جنيه)

1997	1998						في آخر
ديسمبر Dec	يناير Jan	فبراير Feb	مارس Mar	أبريل Apr	مايو May	يونية June	
٨٢٦٧	٤٦٠٩٦	٤٥٣١٦	٤٤٠٦١	٤٣٠٦٣	٤٥١٣٧	٤٥١٣٨	صافي الأصول الأجنبية لدى الجهاز المصرفي
٩٥٩٥	٣٠٠٨١	٢٩٤٤٣	٣٠٠٦٢	٢٩٧٤٩	٢٩٧٤٦	٢٩٩٢٧	البنك المركزي
٦٨١٦٤	٦٨٥٥٤	٦٧٦٦٣	٦٧٨٢٣	٦٨٠٤٢	٦٧٩٣٥	٦٧٨٠٩	أصول أجنبية
٣٨٥٦٩	٣٨٤٧٣	٣٨٢٢٠	٣٧٧٦١	٣٨٢٩٣	٣٨١٨٩	٣٧٨٨٢	خصوم أجنبية
١٦٤٣٣	١٤٧٢١	١٤٥٣٧	١٢٣٩٣	١٢٣٤٢	١٤٤٩٠	١٦٠١٣	البنوك التجارية
٢٤٧٠٤	٢٣٥٦٥	٢٣٤٥٠	٢١٨٩٦	٢١٨٣٥	٢٣٣٩٥	٢٥٨٧٤	أصول أجنبية
٨٢٧١	٨٨٤٤	٨٩١٣	٩٥٠٣	٩٤٩٣	٨٩٠٥	٩٨٦١	خصوم أجنبية
١٠٨٨	٢١٥٩	٢٢٠٦	٢٣٥٨	١٧١٨	١٦٤١	-٨١	بنوك الاستثمار والأعمال
١٠٨٦٣	٧٠١٥	٦٥٦٣	٦٦٠٢	٦١٨٣	٦٩١٥	٦٣١٢	أصول أجنبية
٣٧٧٥	٤٨٥٦	٤٣٥٧	٤٢٤٤	٤٤٦٥	٥٢٧٤	٦٣٩٣	خصوم أجنبية
-٨٤٩	-٨٦٥	-٨٧٠	-٧٥٢	-٧٤٦	-٧٤٠	-٧٢١	البنوك المتخصصة
٥٧	٥٨	٣٨	٣٣	٣٤	٣٦	٣٧	أصول أجنبية
٩٠٦	٩٢٣	٩٠٨	٧٨٥	٧٨٠	٧٧٦	٧٥٨	خصوم أجنبية

المصدر : البنك المركزي المصري.

الواقع الائتماني في مصر

الدكتور/ سعيد سيف النصر

٥ - التسهيلات الائتمانية من البنوك بخلاف البنك المركزي

(بالمليون جنيه)

1997	1998						في آخر
ديسمبر Dec	يناير Jan	فبراير Feb	مارس Mar	أبريل Apr	مايو May	يونية June	
58906	161252	164170	165651	167454	169860	172380	إجمالي أرصدة الاقراض والخصم، منها
12090	11931	11971	12428	12439	12571	12543	للحكومة*
9417	9307	9345	9440	9477	9542	9549	بالعملة المحلية
2673	2624	2926	2988	2962	3029	2997	بالعملة الأجنبية
16816	149321	152199	153223	155015	157289	159837	الاقراض والخصم لغير الحكومة
05896	107744	110437	111387	112654	115091	116995	الأرصدة بالعملة المحلية
3730	3793	3877	3979	4096	4124	4193	الزراعة
3564	3617	3695	3806	3928	4017	4059	منها: قطاع الاعمال الخاص
34365	35272	35771	36333	37001	37507	37778	الصناعة
21354	22874	23407	24041	24617	25009	25606	منها: قطاع الاعمال الخاص
27800	28292	29056	29681	29759	30616	31021	التجارة
20600	21034	21650	22236	22341	23265	23968	منها: قطاع الاعمال الخاص
20121	20523	21169	20881	21149	21933	22262	الخدمات
14951	15326	16151	16023	16351	17156	17663	منها: قطاع الاعمال الخاص
19880	19861	20564	20513	20649	20911	21741	قطاعات غير موزعة، منها
19426	19448	20164	20076	20268	20509	20684	القطاع العالي
362	341	318	337	294	313	1023	قطاع العالم الخارجى
40920	41577	41762	41836	42361	42198	42842	الأرصدة بالعملة الأجنبية
375	393	440	417	415	427	506	الزراعة
375	393	440	414	392	427	506	منها: قطاع الاعمال الخاص
16481	16931	16971	16938	17430	17300	17302	الصناعة
11757	12155	12321	12280	12771	12627	12983	منها: قطاع الاعمال الخاص
11568	11604	11453	11403	11276	11181	11189	التجارة
10735	10785	10630	10621	10515	10417	10467	منها: قطاع الاعمال الخاص
8901	9129	9365	9376	9552	9643	10193	الخدمات
8727	8942	9177	9233	9408	9528	10078	منها: قطاع الاعمال الخاص
3595	3520	3533	3702	3688	3647	3652	قطاعات غير موزعة، منها
2313	2259	2255	2216	2224	2135	2152	القطاع العالي
1282	1261	1278	1486	1463	1511	1499	قطاع العالم الخارجى

* تشمل الحكومة والهيئات العامة الخدمية والاقتصادية.

المصدر: البنك المركزى المصرى.

المنتدى الاقتصادي حول : «الاتمان والمداينات بين الواقع المعاصر والتنظيم الإسلامي»

٦- ميزان المدفوعات

(بالمليون دولار)

96/ 97				97/ 98*			خلال
الربع الأول Q ¹	الربع الثاني Q ²	الربع الثالث Q ³	الربع الرابع Q ⁴	الربع الأول Q ¹	الربع الثاني Q ²	الربع الثالث Q ³	
702.1	-2596.9	-2243.9	-2245.2	-2523.5	-3126.6	-2647.7	الميزان التجاري
215.2	1252.7	1223.4	1238.8	1385.3	1451.2	1290.0	حصول الصناعات**
917.3	-3849.6	-3467.3	-3484.0	-3908.8	-4577.8	-3937.7	مدفوعات عن الواردات**
602.8	1679.7	1409.8	1500.9	1579.7	1002.3	821.0	الخدمات (صافي)
868.2	2696.6	2818.3	2857.8	3243.7	2581.6	2183.7	المتحصلات
653.7	596.9	602.8	681.6	638.2	601.7	581.5	النقل، منها
(71.8)	(477.3)	(441.6)	(458.2)	(442.5)	(446.9)	(432.2)	رسوم المرور بقتة السويس
000.9	844.9	914.4	886.1	1177.2	749.5	449.4	السفر
560.6	451.3	522.4	518.0	589.5	491.6	521.1	دخل الاستثمار
44.5	38.9	53.2	79.7	75.6	75.0	51.5	متحصلات حكومية
608.5	764.6	725.5	692.4	763.2	663.8	580.2	متحصلات أخرى
265.4	1016.9	1408.5	1356.9	1664.0	1579.3	1362.7	المدفوعات
46.1	55.5	69.5	70.7	105.1	84.3	77.8	النقل
319.2	329.2	377.0	307.1	292.0	371.1	359.1	السفر
173.6	163.5	295.9	152.3	295.0	236.8	274.8	دخل الاستثمار، منها
(107.7)	(162.9)	(293.3)	(131.2)	(251.6)	(149.3)	(248.2)	فوائد مدفوعة
75.3	58.5	176.0	201.3	312.7	267.0	130.1	مصرفات الحكومة
351.2	410.2	490.1	625.5	659.2	620.1	520.9	مدفوعات أخرى
099.3	-917.2	-834.1	-744.3	-943.8	-2124.3	-1826.7	ميزان السلع والخدمات
976.2	955.1	1134.0	1079.9	963.8	1196.9	1164.2	التحويلات
257.4	189.4	251.9	190.9	184.8	133.2	335.8	الرسمية (صافي)
718.8	765.7	882.1	889.0	779.0	1063.7	828.4	الخاصة (صافي)
123.1	37.9	299.9	335.6	20.0	-927.4	-662.5	رصيد المعاملات الجارية

* أرقام مبدئية.

** تم ادراج صادرات وواردات المناطق الحرة اعتبارا من الربع الأول ٩٧/

١٩٩٨.

الواقع الائتماني في مصر

الدكتور/ سعيد سيف النصر

تابع ميزان المدفوعات

(بالمليون دولار)

96/ 97				97/ 98*			خلال
الربع الأول Q ¹	الربع الثاني Q ²	الربع الثالث Q ³	الربع الرابع Q ⁴	الربع الأول Q ¹	الربع الثاني Q ²	الربع الثالث Q ³	
87.9	710.0	713.0	905.6	818.0	1135.9	1228.0	الحساب الرأسمالي والمالي
1.2	-1.4	-1.1	-43.5	-49.1	-35.5	-10.8	الاستثمار المباشر في الخارج
89.5	170.8	187.7	271.7	191.7	239.5	244.8	الاستثمار المباشر في مصر
66.5	372.6	472.5	361.3	205.0	-223.3	-305.4	استثمار الحافطة (صافي)
82.7	168.0	53.9	316.1	470.4	1155.2	1299.4	الاستثمارات الأخرى (صافي)
9.8	116.0	17.1	211.4	24.0	217.5	40.0	صافي الاقتراض
99.0	-32.0	-45.9	64.4	-88.9	179.3	-62.0	قروض متوسطة وطويلة الأجل
9.8	62.2	135.8	138.1	138.9	260.4	85.7	المستخدم
8.8	94.2	-181.7	-73.7	-227.8	-81.1	-147.7	المسدد
1.4	-68.6	-81.3	2.8	45.9	-51.8	-33.3	تمهيلات موردين متوسطة الأجل
7.1	5.1	3.7	61.5	123.2	0.7	11.5	المستخدم
0.5	-73.7	-85.0	-58.7	-77.3	-52.5	-44.8	المسدد
82.6	216.6	144.3	144.2	67.0	90.0	135.3	تمهيلات موردين قصيرة الأجل (صافي)
06.4	-152	372.6	595.7	333.5	464.8	803.6	الأصول الأخرى
13.5	67.2	409.4	700.4	112.9	472.9	455.8	الخصوم الأخرى
05.8	-38.8	-661.5	-284.2	-532.1	-630.5	-663.2	صافي المهر والخطأ
05.2	709.1	351.4	957.0	305.9	-422.5	-97.7	الميزان الكلي
05.2	-709.1	-351.4	-957.0	-305.9	422.5	97.7	التغير في الأصول الاحتياطية للبنك المركزي (الزيادة -)

* أرقام مبدئية.

المصدر: البنك المركزي المصري.

المنتدى الاقتصادي حول : «الائتمان والمداينات بين الواقع المعاصر والتنظيم الإسلامي»

٧- عدد السياح وعدد الليالي (طبقاً لبيانات وزارة السياحة)

1997 ديسمبر Dec	1998						خلال
	يناير Jan	فبراير Feb	مارس Mar	أبريل Apr	مايو May	يونية June	
78	168	170	215	297	241	250	عدد السياح (بالآلف)
10	1097	994	1187	1645	1270	1206	عدد الليالي السياحية (بالآلف)
5	7	6	6	6	5	5	متوسط مدة الإقامة (ليلة)

٨- الموازنة العامة للدولة (بالمليون جنيه)

96/ 97		97/ 98					خلال
الربع الثاني Q ²	الربع الثالث Q ³	الربع الرابع Q ⁴	الربع الأول Q ¹	الربع الثاني Q ²	الربع الثالث Q ³	الربع الرابع Q ⁴	
946	16919	19110	16034	16858	17751	20140	إجمالي النفقات
563	13468	14792	13195	13127	14161	15207	النفقات الجارية
383	3451	4318	2839	3731	3590	4933	النفقات الرأسمالية
121	16764	18899	14198	16118	17468	20300	إجمالي الإيرادات
579	15644	17537	13777	15227	16146	18860	الإيرادات الجارية، منها
828	14713	16276	13055	14415	15263	17423	للحكومة المركزية، منها
847	10632	11574	9076	10459	11093	13155	إيرادات ضريبية
842	1120	1362	421	891	1322	1440	الإيرادات الرأسمالية
016	2176	2745	582	2100	1985	3653	العجز (-) أو الفائض الجارى
-525	-155	-211	-1836	-740	-283	160	العجز (-) أو الفائض الكلى
525	155	211	1836	740	283	-160	التمويل
-682	-117	-115	-633	-565	-11	-119	التمويل الخارجى (صافى)
1207	272	326	2469	1305	294	-41	التمويل المحلى
1514	1933	-3149	1824	537	1504	2526	غير مصرفى
1345	-1661	3475	645	768	-1210	-2567	مصرفى
1038	0	0	0	0	0	0	أخرى

المصدر: وزارة المالية.